المَبحث الرابع عشر

نقد دعاوي المُعارضات الفكريَّة المُعاصرة لحديث الشفاعةِ الكبرى

المَطلب الأوَّل
سَوْق حديثِ الشَّفاعةِ الكبرى

عن عبد الله بن عمر ﷺ مرفوعًا: «**إنَّ الشَّمسَ تدنو يوم القيامة، حتَّىٰ يبلغَ العَرقُ نصفَ الأُذنِ، فبينا هم كذلك؛ استغاثوا بآدم، ثمَّ بموسىٰ، ثمَّ بمحمَّد ﷺ، فيشفع ليُقضىٰ بين الخلق، فيمشي حتَّىٰ يأخذَ بحِلَقِ الباب، فيومئذٍ يبعثه الله مقامًا محمودًا، يحمده أَهلُ الجمع كلُّهم**»، رواه البخاري[1].

وعن أبي هريرة ﷺ قال: أُتي رسول الله ﷺ يومًا بلحم، فرفع إليه الذِّراع، وكانت تعجبه، فنَهس منها نهسةً، فقال: «**أنا سيِّد النَّاس يوم القيامة، وهل تدرون بمَ ذاك؟ يجمع الله يومَ القيامة الأوَّلين والآخرين في صعيدٍ واحدٍ، فيُسمعهم الدَّاعي، وينُفذُهم البَصر، وتدنو الشَّمس، فيبلغ النَّاس مِن الغَمِّ والكرب ما لا يطيقون، وما لا يحتملون، فيقول بعض النَّاس لبعض: ألا تَرون ما أنتم فيه؟ ألا تَرون ما قد بلغكم؟! ألا تنظرون مَن يشفع لكم إلىٰ ربِّكم؟ فيقول بعض النَّاس لبعض: اِئتوا آدم، فيأتون آدم، فيقولون: يا آدم، أنت أبو البَشر، خلقك الله بيده، ونفخ فيك مِن روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك، اِشفع لنا إلىٰ ربِّك، ألا ترىٰ إلىٰ ما نحن فيه؟ ألا ترىٰ إلىٰ ما قد بلغنا؟! فيقول آدم: إنَّ ربِّي غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنَّه نهاني عن الشَّجرة، فعصَيته، نفسي نفسي! اذهبوا إلىٰ غيري، اِذهبوا إلىٰ نوح.**

---

(١) في (ك: الزكاة، باب: من سأل الناس تكثرًا، رقم: ١٤٧٥).

فيأتون نوحًا، فيقولون: يا نوح، أنت أوَّل الرُّسل إلىٰ الأرض، وسمَّاك الله عبدًا شكورًا، اِشفع لنا إلىٰ ربِّك، ألا ترىٰ ما نحن فيه؟ ألا ترىٰ ما قد بلغنا؟ فيقول لهم: إنَّ ربِّي قد غضب اليومَ غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنَّه قد كانت لي دعوة دعوت بها علىٰ قومي، نفسي نفسي! اِذهبوا إلىٰ إبراهيم عليه السلام، فيأتون إبراهيم، فيقولون: أنت نبيُّ الله وخليله مِن أهل الأرض، اِشفع لنا إلىٰ ربِّك، ألا ترىٰ إلىٰ ما نحن فيه؟ ألا ترىٰ إلىٰ ما قد بَلَغنا؟! فيقول لهم إبراهيم: إنَّ ربِّي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولا يغضب بعده مثله، وذكر كذِباته، نفسي نفسي! اِذهبوا إلىٰ غيري، اِذهبوا إلىٰ موسىٰ.

فيأتون موسىٰ عليه السلام، فيقولون: يا موسىٰ، أنتَ رسول الله، فضَّلك الله برسالاته، وبتكليمِه علىٰ النَّاس، اِشفع لنا إلىٰ ربِّك، ألا ترىٰ إلىٰ ما نحن فيه؟ ألا ترىٰ ما قد بلغنا؟! فيقول لهم موسىٰ عليه السلام: إنَّ ربِّي قد غضب اليوم غضَبا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنِّي قتلت نفسًا لم أُومر بقتلها، نفسي نفسي! اِذهبوا إلىٰ عيسىٰ عليه السلام.

فيأتون عيسىٰ، فيقولون: يا عيسىٰ أنت رسول الله، وكلَّمتَ النَّاس في المهد، وكلمةٌ منه ألقاها إلىٰ مريم، وروح منه، فاشفع لنا إلىٰ ربِّك، ألا ترىٰ ما نحن فيه؟ ألا ترىٰ ما قد بلغنا؟! فيقول لهم عيسىٰ عليه السلام: إنَّ ربِّي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، ولم يذكر له ذنبًا، نفسي نفسي! اِذهبوا إلىٰ غيري، اِذهبوا إلىٰ محمَّد ﷺ.

فيأتوني فيقولون: يا محمَّد، أنت رسول الله، وخاتم الأنبياء، وغفر الله لك ما تقدَّم مِن ذنبك، وما تأخَّر، اِشفع لنا إلىٰ ربِّك، ألا ترىٰ ما نحن فيه؟ ألا ترىٰ ما قد بلغنا؟ فأنطلقُ، فآتي تحت العرش، فأقع ساجدًا لربِّي، ثمَّ يفتح الله عليَّ ويلهمني مِن مَحامده وحسنِ الثَّناء عليه شيئًا لم يفتحه لأحدٍ قبلي، ثمَّ يُقال: يا محمَّد، اِرفع رأسك، سَلْ تُعطه، اِشفع تُشفَّع، فأرفعُ رأسي، فأقول: يا ربِّ،

أمَّتي أمَّتي، فيُقال: يا محمَّد، أدخل الجنَّة مِن أمَّتِك مَن لا حساب عليه مِن الباب الأيمن مِن أبواب الجنَّة، وهم شُركاء النَّاس فيما سوىٰ ذلك مِن الأبواب، والَّذي نفس محمَّد بيده، إنَّ ما بين المصراعين مِن مصاريع الجنَّة لَكَما بين مكَّة وهَجَر، أو كما بين مكَّة وبُصرىٰ». متَّفق عليه[1].

(١) أخرجه البخاري في (ك: التفسير، باب: قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ رقم: ٤٧١٨)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: أدنىٰ أهل الجنة منزلة فيها، رقم: ١٩٤)، واللفظ لمسلم.

المَطلب الثَّاني
سَوْق دعاوي المُعارضاتِ الفكريَّةِ المُعاصرةِ
لحديث شفاعة النَبي ﷺ الكبرى

مع قيامِ البَراهين النَّقليَّةِ الكثيرةِ علىٰ ثبوتِ الشَّفاعةِ النَّبويَّةِ يومَ القيامة، إلَّا أنَّ فريقًا مِن مُخالِفي أهل السُّنةِ استَرْوَحوا إلىٰ مُدافعتِها وعدمِ التَّصديقِ بها، وحاصلُ مَواقِفِهم مِن حديثِ الشَّفاعة الكبرىٰ لا يخرُج عن مَقامَين:

الأوَّل: مُعارَضاتٌ مُجْلَبةٌ علىٰ أَصلِ الشَّفاعة.

الثاني: مُعارَضاتٌ سِيقت لإنكارِ بعضِ مُتعلَّقاتِ حديثِ الشَّفاعة.

فأمَّا المقام الأوَّل: فمِمَّا أُورد علىٰ أصلِ الشَّفاعة ما تَضَمَّنته:

المعارضة الأولىٰ: وهي دعواهم أنَّ جَريان الشَّفاعة علىٰ يَدِ الشُّفعاءِ يَقتضي مشاركةَ الله في مُلكِه، ومُنازعتَه فيما تَفرَّد به.

وممَّن قنِع بهذه الدَّعوىٰ في رَدِّ أخبارِ هذا الباب: (مُصطفىٰ محمود)[1]، وهو مع حِرصِه علىٰ عَقْلَنة التَّصوُّرات، مُضطَرِبٌ في هذا الباب بخاصَّةٍ اضطرابًا ظاهرًا، فتارةً يُنكِر الشَّفاعة في الظَّاهر، وتارةً يُظهِر استحسانَ مَنْ أَثبتَها بقُيودِها؛ وإن كان جانبُ النَّفي عنده ظاهر التَّغليب.

---

(١) **مصطفىٰ كمال محمود**: طبيب ومفكر مصري، كان متأثرًا بموجة الشيوعية الملحدة، ثم تاب، وتفرغ للكتابة من عام ١٩٦٠م، فبلغ ما نشره زهاء تسعين كتابًا متنوعًا في الدين والفكر والروايات، منها كتابه: «حوار مع صديقي الملحد»، وشُهر بحلقاته التلفزية (العلم والإيمان).

ففي تقريرِ إنكارِه للشَّفاعةِ الكُبرىٰ، يقول: «جمعيَّة الشَّفاعة كلُّها لله وحدَه، كما ذَكر القرآن، وكرَّر في مُحكمِ آياته، وأنَّه لا يُشرك في حُكمِه أحدًا . . وليس لله مُنافسٌ في هذا، ولا يجوز أن يكون له مُنافس»[1].

ثمَّ يُقرِّر بأنَّ الاعتقادَ بالشَّفاعةِ لَونٌ مِن الشِّرك خَفيٌّ! وذلك أنَّه «لا يصلُح الإنسان أو المَلِك، أو رئيسُ الملائكة، أو أبو الأنبياء، أنْ يكون له ﷻ شريكٌ علىٰ أيِّ مُستوىٰ . . وهو مُتفرِّد بالأمرِ والحُكمِ، ولا يجوز أن يَتدخَّل أحدٌ، أو أن يُعدِّل أن يُبدِّل في حكمِه . . وهذا جوهرُ الإسلام، وبدايةُ هذا الشِّرك الخَفيِّ كان مَعناها انحدارُ الإنسان . .»[2].

ويزيد (نيازي) عليه تَشنيعًا علىٰ مَن يؤمن بأحاديث هذا البابِ بقولِه:

«إنَّ الكلام الَّذي سمِعناه، مَهما كان جميلًا وأحببناه، فإنَّه مُجرَّد وهمٍ وخيالٍ لا أصل له أبدًا، وإشراكٌ بالله، إذ كيف يريد لنا جنودُ السُّلطان أن نعود ونُشرك بالله مرَّةً أخرىٰ بالإيمان مِن جديد بوجودِ شُفعاءَ مع الله؟! مع أنَّنا نعلمُ أنَّ سبب تسمية أهلِ الجاهليَّة القديمةِ مِن قريشٍ والجزيرة العَربيَّة بالمشركين، أنَّهم كانوا يُشركون مع الله شفعاءهم، أليس هذا هو الصَّحيح؟ أم هل نَسِينا آياتِ القرآن الكريم الَّتي تُنكر الشَّفاعة، وتحصرُها بالله تعالىٰ في الآيات التَّالية:

﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٤].

﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥١].

﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ﴾ [الزمر: ٤٣]»[3].

---

(١) «الشفاعة» لمصطفىٰ محمود (ص/ ٤٨).

(٢) «الشفاعة» لمصطفىٰ محمود (ص/ ١١٣).

(٣) «دين السلطان» لنيازي عز الدين(ص/ ٩٢٥).

وأمَّا المَقام الثَّاني: فمِن المُعارضات المَقولةِ علىٰ بعضِ ما تَضَمَّنه حديث الشَّفاعة الكبرىٰ:

المعارضةُ الثَّانية: أنَّ مِن صِفاتِ الرُّسُل العصمةُ مِن المَعاصي، فصدُورها منهم -كما يثبتُه الحديث- قادِحٌ في تلك العِصمة، ومُناقضٌ لأمرِ الله أقوامَهم باتِّباعهم في جميعِ أعمالِهم.

وفي تقريرِ هذا الاعتراض، يقول (محمَّد صادق النَّجمي): «الغاية مِن إرسالِ الرُّسل هي طاعتهم والانقياد لهم، ومَشيئتُه ﷻ تَعلَّقت بهذا الأمر، وهو أنَّ الأنبياء يجب أن يكونوا مُطاعين مِن الجهة القوليَّة والعمليَّة، لأنَّ قولهم وفعلهم وسيلةٌ لإرشاد وهداية النَّاس، . . ولو افترضنا أنَّه بَدَرَت منهم مَعصيةٌ، لا بدَّ وأن تكون هذه المعصية مُرادَة عند الله ومحبوبةً إليه! لأنَّه تعالىٰ هو الَّذي أمَرَ النَّاس وفَرض عليهم طاعةَ الأنبياء واتِّباعَهم؛ ومِن جهةٍ أخرىٰ، نشاهد أنَّ المعصيةَ مَنهيَّة ومَمنوعة، وقد نَهىٰ الله ﷻ عن ارتكابها!»[1].

والمعارضةُ الثَّالثة: أنَّ في اقتصارِ النَّبي ﷺ في دعاءِه علىٰ الشَّفاعةِ لأمَّتِه، تَخْيِيبًا لباقي الأُمَم الَّتي ترَّجَت منه الشَّفاعة، وهذا أبعدُ ما يكون مِن خُلُقه.

يقول (السُّبحاني) في تقرير هذا الاعتراض: «. . إنَّ هؤلاء الَّذين رَجَعوا إلىٰ أنبيائه سبحانه: إمَّا أن يكونوا مِن أمَّتِهم، أو مِن أمَّة محمَّد ﷺ؛ فإن كانوا مِن أمَّة نبيِّنا ﷺ، فما الَّذي دَعاهم إلىٰ أن يسألوا آدم، فنوحًا، فإبراهيم، فموسىٰ، فعيسىٰ، فمحمَّدًا ﷺ؟ وإن كانوا مِن غيرهم: فلماذا خَيَّبهم سبحانه مِن شفاعةِ نبيِّنا إذا كانت فيهم قابليَّة الشَّفاعة؟ كما هو الظَّاهر مِن آخرِ الرِّوايةِ بأنَّه لا يَشفع إلَّا لأمَّته . .»[2].

---

(١) «أضواء علىٰ الصحيحين» (ص/ ١٩٤).

(٢) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/ ٣٤٧).

المَطلب الثَّالث

دفع دعاوي المُعارضاتِ الفكريَّةِ المُعاصرةِ

عن حديث شفاعة النَبي ﷺ الكبرى

قد دَلَّت أحاديثُ «الصَّحيحين» وغيرهما على إثباتِ أصلِ الشَّفاعةِ ومُتعلِّقاتها، ولا خلافَ بين أهلِ السُّنة في هذا الفصلِ العظيمِ من فصولِ الآخرةِ وما يَتعلَّق به، مع ما اقتضته الدَّلائل القرآنيَّة مِن ثبوتِ أصلِ الشَّفاعة، فإنَّه في سائرِ مَوارده الصَّريحةِ مِن القرآن، جاء مَشروطًا لا مُطلقًا.

فمِن تلك الدَّلائل: قول الله تعالىٰ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ﴾ [النَّجم: ٢٦].

وقوله سبحانه: ﴿يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا﴾ [طه: ١٠٩].

وقوله سبحانه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وبمُحصَّل هذه الدَّلائلِ القرآنيَّةِ والسُّنيَّةِ؛ انعقَدَ الإجماعُ على إثباتِ الشَّفاعةِ، ومِمَّن نقله: أبو زكريَّا السَّلَماسي[1]، وابن القطَّان الفاسيُّ[2].

---

(١) **أبو زكريا السَّلماسي**: يحي بن أبي طاهر إبراهيم الأزدي السَّلَماسي، إمام واعظ، وفقيه شافعي، من مؤلفاته «باب المدينة»، توفي (٥٥٠هـ)، انظر «تاريخ دمشق» (٦٤/ ٤٥).

والإجماع نقله في كتابه «منازل الأئمة الأربعة» (ص/ ١٢٣).

(٢) «الإقناع» لابن القطَّان (١/ ٥٢).

وبالعَوْدِ إلىٰ ما سِيق آنفًا مِن نصوصٍ شرعيَّةٍ في عَقْدِ الشَّفاعة، يَتحصَّل بالنَّظر فيها شَرْطَا الشَّفاعةِ المُثبتَة، وهما:

إِذْنُ الله للشَّافِع أن يَشفَع: وانتفاءُ تحقُّقِ الشَّفاعة إلَّا بإذنه تعالىٰ مُتفرِّعٌ عن أَصلِ أنَّ الشَّفاعة مُلْكٌ له تعالىٰ، لا يشاركه فيها أَحد من الخلق؛ فإذا تقرَّر أصل التَّفرد، لزِمَ أن يطلبها المَخلوق مِن مالِكها وحدَه؛ لانتفاءِ المُشارِك، وامتناعِ المنازِع له ﷻ، وهذا المَفهوم مِن الآياتِ الَّتي توهَّم منها المُعترض نفيَ الشَّفاعة، كما أنَّ المفهوم منها أيضًا ما حواه:

الشَّرطُ الثَّاني: رِضا الله تعالىٰ عن المشفوع له: بأنْ يكون المَشفوع له ممَّن أَخلص في التَّوحيد، مِن الَّذين «ارتضَىٰ الله لهم شهادةَ أن لا إله إلَّا الله»[1]، فمَن انتفىٰ عنه هذا التَّوحيد، فإنَّ الله لا يَرضىٰ عن القَومِ الكافرين.

ومِمَّا يعضد هذا الأصل: أنَّ الله تعالىٰ لم يقبلْ بعضَ الشَّفاعاتِ مِن خير الخَلْقِ، وهم رُسل الله تعالىٰ، فلم يأْذَن لإبراهيم عليه السلام أن يشفع لأبيه[2]، ولا للنَّبي ﷺ في أن يشفع لأمِّه[3]، مع كون هؤلاء الشُّفعاءِ أعظم الخلق جاهًا عنده سبحانه، ومع ذلك لم يقبل شفاعتَهم، لعدمِ تحقُّق شَرْط الرِّضا عن المَشفوع له؛ ففي هذا دَلالةٌ علىٰ أنَّه لا شريك له في ملكِه، وأنَّه المانحُ مَن شاء مِن خلقه، الشَّفيعُ لمن ارتضاه لذلك.

«فإذا انتفىٰ عن الشَّفاعةِ هذان القَيْدان؛ فإنَّها حينئذٍ تندرج تحت الشَّفاعةِ المُلغاة شَرعًا، وهذه هي الشَّفاعة الشِّرْكِية الَّتي تَعلَّق بها أهل الإشراك، وحقيقتها: **اعتقادهم أنَّ للشَّافع حقًّا يستوجبُ به علىٰ الله شيئًا؛ مِن جنسِ ما يستحقُّ به الشُّفعاء علىٰ الملوك والمعظَّمين في الدُّنيا، فيجيبونهم إلىٰ طِلْبَتهم لحاجةٍ إليهم، إمَّا رغبةً أو رهبةً، فتكون إرادة الشَّافع بهذا المعنىٰ مُقيِّدةً لإرادةِ الخالقِ ومَشيئتِه**»[4].

---

(١) قول ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه عنه ابن جرير في تفسيره (١٦/ ٢٥٢) من طريق علي بن أبي طلحة به.

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الأنبياء، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾، رقم: ٣٣٥٠).

(٣) أخرجه مسلم في (ك: الجنائز، باب: استئذان النبي ﷺ ربه ﷻ في زيارة أمه، رقم: ٩٧٦).

(٤) «دفع دعوىٰ المعارض العقلي» (ص/ ١٧٤).

وهذا ما كان يَعتقِده مُشركو العَرب فيمن اتَّخذوهم شفعاء في صورةِ أصنامٍ، حتَّىٰ اعتقدوا استحقاقَها بعدُ لصُروفٍ مِن العبادات، وتَصوُّر هذا المعنىٰ كافٍ في رَدِّه؛ لذا حَسَم الله مادة التَّعلق بغيره بإبانتِه عن تمامِ مُلكِه لها.

غير أنَّ مصطفىٰ محمود (ت١٤٣٠هـ) لمَّا تَصوَّر أنَّ الشَّفاعة الشَّرعية تُماثل هذا النَّمَطَ الدُّنيويَّ في شفاعاتِ النَّاس حيث يَتعلَّق المَشفوع له بالشَّافع، ومنه يَطلُب الشَّفاعة، ويقوم الشَّافع بالشَّفاعة دون إذْنٍ مِن المَشفوع عنده، ولا نَظرٍ إلىٰ رِضاه عن الشَّفاعةِ له: انبعثَ الغَلط في اعتراضِه علىٰ إثباتها، كما قد رأيتَ من عبارته **في المعارضة الأولىٰ**.

وهذا منه قياسٌ فاسدُ الاعتبار، لأنَّ الشَّفاعة الشَّرعية مَشروطة بقيودٍ -قد ذكرناها- لا تكون معتبَرةً إلا بتحقُّقها، فينتفي نفاذها إلَّا بعد توفُّر شروطها.

وأمَّا جواب المعارضة الثَّانية: وهي دعوىٰ أنَّ في إثباتِ حديث الشَّفاعة نقضًا لِما أثبته الشَّرع مِن عصمةِ الأنبياء مِن الذُّنوب مطلقًا:

فإنَّ القائل بهذا قد أنبأ عن وجهٍ قبيح من أوجه غُلوِّ الرَّافضة في أئمَّتِهم، تَفرَّعت عنه هذه الشُّبهة، وذلك أنَّهم «لمَّا ادَّعَوا في عَليٍّ ﷺ وغيرِه أنَّهم مَعصومون حتَّىٰ مِن الخطأ، احتاجوا أن يُثبِتوا ذلك للأنبياء بطريقِ الأولىٰ والأحْرىٰ، ولما نزَّهُوا عليًّا ومَن هو دون عليٍّ مِن أن يكون له ذنبٌ يُسْتَغفَر منه، كان تنزيهُهم للرُّسلِ أولىٰ وأَحْرىٰ!»[1]

أمَّا جموع الأمَّة فمتَّفقةٌ علىٰ عِصمة الأنبياء في تحمُّلِ الرِّسالة وتبليغِها، كما اتَّفقَت علىٰ تنزُّهِهم مِن كبائر الذُّنوبِ وقَبائح العُيوبِ المُنفِّرة؛ إنَّما الخُلف بينهم مُنحصر في عصمتِهم مِن صغائِر الذُّنوب:

فالجمهور منهم علىٰ أنَّ الأنبياء علىٰ غير عصمةٍ من الصِّغارِ غير الخسيئةِ، وهذا قول أكثر أهلِ الكَلام، بل لم يُنقَل عن أئمَّةِ السَّلَف إلَّا ما يُوافق هذا القول[2]، وهو الَّذي يَشهد لصحَّةِ جوازِه ووقوعِه ظواهرُ الكتاب العزيز، مِن مثل

---

(١) «جامع المسائل» لابن تيمية (٤/ ٣١).

(٢) انظر «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية (٤/ ٣١٩)، و«الرُّسل والرسالات» لعمر الأشقر (ص/ ١٠٧).

قوله تعالىٰ: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]، وقولِه تعالىٰ: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، وقولِه سبحانه: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ۝٣٤ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ [ص: ٣٤-٣٥]، وقال عن يونس عليه السلام: ﴿فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

علىٰ أنَّ الأنبياء وإن وَقعوا في شيءٍ مِن هذا اللَّمِ فإنَّهم لا يُقَرُّون عليه، بل يُسارعون إلىٰ التَّوبةِ والإنابةِ علىٰ الفَورِ، وفي هذا ما يَكفي لدحضِ شُبهةِ مَن جعل القولَ بجواز وقوعهم في الصَّغائر مُستلزمًا لمحبَّةِ الله لها، بدعوىٰ أمرِه باتِّباعهم.

أمَّا ما زعمه المُنكرِ في دعوىٰ المُعارضة الثَّالثة: من أنَّ في اقتصارِ النَّبي ﷺ علىٰ الشَّفاعةِ لأمَّته -كما هو ظاهر الحديث- تخييبًا لباقي الأُمم الَّتي ترَّجت منه ذلك، فيُقال في جوابه:

إنَّ الشَّفاعة الَّتي وَرَدت في أحاديثِ المَقام المَحمودِ نوعان:

أ- الشَّفاعة النَّبويَّة العامَّة لفصلِ القَضاء.

ب- والشَّفاعة الخاصَّة للمذنبين مِن أمَّته ﷺ[1].

فالَّذي طَلَبته الأُمَم من نبيِّنا محمَّد ﷺ هو النَّوعُ الأوَّل بخاصَّةٍ، وهو ما سيلبِّيه لهم.

وسَبب اللَّبس عند المُعترض: أنَّ حديث أبي هريرة الطَّويل في الشَّفاعة الكبرىٰ -ومثله حديث أنس رضي الله عنه[2]- قد اختصَرَ فيه الرُّواة لفظَ الشَّفاعة العَامة، وانتقلوا إلىٰ ذكرِ لفظِ شفاعتِه الخاصَّة في عُصاة المسلمين، ولا رَيْب أنَّ حصول هذه الشَّفاعة الخاصَّة لا يكون إلَّا بعد حصول الشَّفاعة العامَّة، «وكان مَقصود السَّلَف في الاقتصارِ علىٰ هذا المِقدار من الحديث: هو الرَّد علىٰ الخوارج ومَن

---

(١) انظر «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٤٢٧).

(٢) الذي أخرجه البخاري في (ك: التفسير، باب: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾، رقم: ٤٤٧٦)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: أدنىٰ أهل الجنة منزلاً، رقم: ٣٢٥).

تابعهم مِن المعتزلة، الَّذين أنكروا خروجَ أحدٍ مِن النَّار بعد دخولها، فيذكرون هذا القَدْر مِن الحديث الَّذي فيه النَّص الصَّريح في الرَّد عليهم فيما ذهبوا إليه مِن البدعةِ المخالفةِ للأحاديث»[1].

علىٰ أنَّه قد جاء في روايةٍ لحديثِ أنس ﷺ نفسِه تصريحُ النَّبي ﷺ بإجابته لاستشفاعهم به، في قوله: «.. **فيأتوني** -يعني النَّاسَ في المَحشر بعد ما أَتَوا عيسىٰ عليه السلام- **فأقول: أنا لها، فأستأذن علىٰ ربِّي ..**»[2].

وكذا في حديث حذيفة ﷺ بيان المُضمَر من حديث أبي هريرة ﷺ، في قول النَّبي ﷺ: «.. **فيَأتون محمَّدا ﷺ، فيقوم، فيُؤذَن له، وتُرسل الأمانة والرَّحم، فتقومان جَنْبتي الصِّراط يمينًا وشمالًا، فيمرُّ أوَّلُكم كالبرق ..**»[3].

يقول القاضي عياض: «وبهذا يتَّصَلُ الحديث؛ لأنَّ هذه هي الشَّفاعة الَّتي لَجأ النَّاس إليه فيها، وهي الإراحةُ مِن المَوقف، والفصل بين العباد، ثمَّ بعد ذلك حلَّت الشَّفاعة في أمَّتِه وفي المُذنبين، وحلَّت شفاعةُ الأنبياء وغيرِهم والملائكة، كما جاء في الأحاديث الأُخر»[4].

وبهذا تنمحي شُبهات العقول عن هذه الأخبارِ في شفاعتِه ﷺ، والحمد لله.

---

(١) «شرح الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (١/٢٨٦).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: التوحيد، باب كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، رقم: ٧٥١٠)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: أدنىٰ أهل الجنة منزلة فيها، رقم: ٣٢٦).

(٣) أخرجه مسلم الإيمان، باب: أدنىٰ أهل الجنة منزلة فيها، رقم: ٣٢٩). في (ك: الإيمان، باب: أدنىٰ أهل الجنة منزلة فيها، رقم: ٣٢٩).

(٤) «إكمال المعلم» (١/٥٧٨).